وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين

سطيف02

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

سنة ثالثة: علم الاجتماع

المقياس: التنمية الاجتماعية

محاضـرات السـداسي الأول لمقياس

- التنمية الاجتماعية-

د. وليد عطية

السنة الجامعية:2026/2025

المحاضرة 01

التنميـــــــة

تقديم

يُعدّ مصطلح التنمية من المفاهيم المركزية في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لما يحمله من أبعاد نظرية وتطبيقية متشابكة. وقد اكتسب هذا المصطلح أهمية خاصة منذ منتصف القرن العشرين، حيث أصبح محور السياسات العمومية والبرامج الدولية، ومرجعًا أساسيا في تحليل أوضاع المجتمعات ومستويات تقدمها.

تهدف هذه المحاضرة إلى تقديم مدخل مفاهيمي علمي دقيق لمصطلح التنمية، من خلال تتبع جذوره اللغوية، وتحديد معانيه الاصطلاحية، وتحليل تطوره الدلالي، وبيان خصائصه ومفاهيمه القريبة والمتداخلة معه.

.الجذور اللغوية لمصطلح التنمية

التنمية في اللغة العربية

التنمية مشتقة من الفعل "نَمّى"، أي زاد وكثّر وطوّر، ويُقال: نمّى الشيء أي جعله ينمو ويتطور تدريجيًا. وتحمل الكلمة دلالات:الزيادة، الارتقاء، التحسين، الانتقال من حال إلى حال أفضل

وعليه، فإن المعنى اللغوي للتنمية يرتبط بالحركة والتدرج والاستمرارية، ولا يدل على التغير المفاجئ أو العشوائي.

التنمية في اللغات الأجنبية

في اللغة الإنجليزية يُستخدم مصطلح Development، وهو مشتق من الفعل Develop، ويعني: الكشف، التطور ،الانتقال من البساطة إلى التعقيد

أما في الفرنسية Développement، فيحمل المعاني نفسها، ويركز على فكرة التوسع والتقدم المنظم.

الإطار الاصطلاحي لمفهوم التنمية

صعوبة تعريف التنمية

يُجمع الباحثون على أن التنمية من المفاهيم الإشكالية، نظرًا لـ:

-تعدد التخصصات التي تناولتها

-اختلاف الخلفيات الفكرية والإيديولوجية

-تباين السياقات التاريخية والاجتماعية

لذلك لا يوجد تعريف واحد جامع مانع للتنمية، بل تتعدد التعريفات بتعدد الزوايا التحليلية.

تعريفات اصطلاحية للتنمية

من أبرز التعريفات المتداولة

:التنمية هي عملية شاملة ومقصودة تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية مستمرة في مختلف جوانب الحياة، بما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الإنسان.

تعريف اجتماعي :التنمية هي عملية انتقال المجتمع من وضعية التخلف إلى وضعية أفضل من خلال تعبئة موارده البشرية والمادية.

تعريف إنساني :التنمية هي توسيع خيارات الإنسان وقدراته وتمكينه من العيش الكريم.

عناصر التعريف الاصطلاحي

من خلال التعريفات السابقة، يمكن استخلاص عناصر أساسية لمفهوم التنمية:

عملية (وليست حالة(شاملة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية(... مخططة ومقصودة تركز على الإنسان تهدف إلى التحسين المستمر.

التطور الدلالي لمفهوم التنمية

عرف مفهوم التنمية تطورًا في مضمونه ودلالاته عبر الزمن:

المرحلة الأولى :التنمية = النمو الاقتصادي

المرحلة الثانية :التنمية = النمو + التوزيع العادل

المرحلة الثالثة :التنمية = إشباع الحاجات الأساسية

المرحلة الرابعة :التنمية = تنمية بشرية

المرحلة الخامسة :التنمية = تنمية مستدامة

هذا التطور يعكس انتقال الفكر التنموي من التركيز على المؤشرات الكمية إلى الاهتمام بالأبعاد الإنسانية والنوعية.

خصائص مفهوم التنمية

يتميز مفهوم التنمية بجملة من الخصائص المفاهيمية:

الشمولية :تشمل جميع القطاعات والمجالات.

الاستمرارية :ليست ظرفية أو آنية.

التخطيط :تقوم على الرؤية والاستراتيجية.

النسقية :عناصرها مترابطة ومتكاملة.

النسبية :تختلف من مجتمع لآخر.

الإنسانية :الإنسان غايتها ووسيلتها.

2-التنمية الاجتماعية

تقديم:

يقول "أرسطو": " إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين فلابد لنا أن نحدد صفتيه الأساسيتين : الصفة العامة، وهي التي يشترك فيها هذا الشيء مع عموم أفراد جنسه، ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة المميزة له ."

التنمية الاجتماعية: صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944 في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمع المحلي وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي، لكن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثا في جوهره كما ذهب إلى ذلك "أرنست ويت Witt" " Ernestلكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية والبعض الآخر يعتبر المفهوم حديثا على اعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع وتنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية.

ولقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة – بطريقة عملية ورسمية – في هيئة الأمم المتحدة عام 1950 ،ويمكن بو جه عام التأريخ لانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية

لدى المشتغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتبارا من الدراسة الشهيرة التي أخرجها "فليب روب" Roop.F "" بعنوان المدخل إلى "تنمية المجتمع" عام 1955 وتقدم نظريته على بيان أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي بوجه عام.

كما أن المطلع لأدبيات علم الاجتماع قد يلاحظ أن مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة ، ... لذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى . فنجد أنها عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع

و وظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى، وفي تعريف آخر : هي عبارة عن نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية، فوجود الإنسان في المجتمع يفرض عليه الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد المجتمع، ومن ز اوية أخرى فهي تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديموقراطية تهدف إلى بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات ، كما عرفت بأنها تلك العملية التي من خلالها ينبغي مساعدة المجتمع المحلي على المدى الطويل أن يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية وسعادة أفراده، بينما ينبغي على هؤلاء الأفراد أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والإدراك بالأهداف والخدمات التي يقدمها المجتمع .

بهذا نجد الدكتور " عاطف غيث " " يعرفها على أنها التحريك العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجيـ ة معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليه

من الواضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات وتلبية الحاجات للأفراد ورفع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية وزيادة قدراتهم على فهم مشاكلهم وحثهم على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول لى حياة أفضل ، وذلك بالتركيز أساسا على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والاستخدام الأمثل لتلك الموارد ومحاولة إشراك أعضاء المجتمع في قضايا التنمية الخاصة بهم، أي أنها حركة إنسانية إيجابية.

بالإضافة إلى ذلك، فمفهوم التنمية الاجتماعية يختلف باختلاف التخصصات العلمية، فهي تعني لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماع ي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، أما المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية، فهي تعني وصول الإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة هو حق له

تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة، وتعني لدى المصلحين الاجتماعيين توفير الصحة والتعليم والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان والدخل الذي يوفر له احتياجاته، وكذلك الأمن والترويح وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض، و أن ذلك يستوجب العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

إذا حللنا مختلف التعريفات السابقة أمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات في تعريف التنمية الاجتماعية

– أن اصطلاح التنمية الاجتماعية يرادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق للرعاية الاجتماعية، أي أنها لا تمثل إلا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة .

–أن اصطلاح التنمية الاجتماعية يطلق على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية الخدمات المحلية

– أن اصطلاح التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعي لحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

ولتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للمجتمع، لابد أن تبذل الجهود في جميع الاتجاهات وفي جميع جوانب قطاعات الحياة ومجالاتها لإشباع كافة الاحتياجات الأساسية للإنسان . وقد يختص بهذه التنمية قطاع عريض يعرف بقطاع الخدمات الذي جرت العادة بتقسيمه إلى أربعة قطاعات جزئية هي: التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي.

ومن الممكن إتباع أسس مختلفة في تصنيف قطاعات التنمية الاجتماعية قد يكون من بين تصنيفها وفقا للأسس التالية:

– من حيث نوعية الخدمات: ويشتمل هذا النوع على خدمات تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والترويح والأمن والتربية الدينية والثقافية والجمالية والرعاية الاجتماعية – . من حيث المجال الجغرافي: وتشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية والريفية والحضرية غير الصناعية

– . من حيث الفئات العمرية: وتشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والكهول والشيوخ . من العرض السابق لبعض التعريفات التي جاءت في مفهوم التنمية الاجتماعية نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلك المفهوم لعل أهمها – : أنها مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا إلى الإنسان باعتباره الطاقة البشرية أو العنصر الإنساني الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع – . أن هناك وسائل عديدة لإحداث تلك المساهمة أو المشاركة بين العنصر المادي في التنمية، والعنصر الإنساني أهمها التعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية... وأن تلك الوسائل هي التي تساعد الطاقة البشرية على المساهمة في نمو المجتمع.

–أن قياس العائد من الخدمات الاجتماعية – التي هي وسائل للتنمية الاجتماعية – وتقييم تلك الخدمات عن طريق المقابلة بين المدخلات والمخرجات في كل خدمة تكونان مشكلتين من أخطر المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاجتماعية.

– أن الطريقة التي يحاول بها معظم كتاب الاقتصاد أن يلحقوا التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية ، وينظروا إلى الأولى أنها لاحقة وتابعة للثانية وليس لها دور محدد، فهي مجرد حلقة تدخل في سلسلة النشاط الاقتصادي للمجتمع، فيها كثير من الخطأ .

إن التنمية الاجتماعية عملية أساسية وعلى قدر كبير من الأهمية في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع.

– إن الهدف النهائي من عملية التنمية الاجتماعية هو إحداث التغيرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه والتي بها تشخص وتتجسد أهداف المجتمع في إنجازات ملموسة .إن النظرة الدقيقة لمفهوم التنمية الاجتماعية وما تتضمنه من عمليات تغيير اجتماعي يفرض إشباع

الحاجات الاجتماعية للأفراد والجماعات في ظل إيديولوجية تترجم آمال المجتمع وتصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلا في جميع الميادين تجعلنا نقف عند مميزات يجب أن تتوفر في تعريف التنمية وبالتالي في تطبيقاتها الميدانية.

وبذلك سوف تخدم عملية التمييز تلك صياغة نموذج لمتطلبات التنمية في المجتمعات النامية والمشكلات والمعوقات التي تواجه تحقيق تلك المتطلبات، وهي:

– الشمولية : وهي النظرة الكلية المتكاملة لقضايا المجتمع بأشكالها المتعددة الاقتصادية والثقافية والسياسية...الخ في حركتها وسكونها.

–التخطيط : يمثل التخطيط أهم العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية ووجهة القيادة التي تمثلها، ويستند التخطيط على مبدأ الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب آخر.

– الشعبية: بما أن أهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساسا من الاختيار الشعبي لها فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال الشعب، لذا فعلى السكان أنفسهم أن يسهموا في بحث مشكلاتها وتحديد أهدافها ووسائلها، وأن تتاح لهم أقصى حد من العمالة الكاملة المنتجة لتحقيق أهدافها والإفادة العادلة من مكاسبها.

من الواضح أن تعريفات التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية للمتخصصين، ومن الصعوبة حقا الاعتماد على تعريف دون التعريف الآخر، لكون كل تعريف من هذه التعريفات يركز على جانب معين من جوانب تنمية الفرد والجماعة والمجتمع أو تنمية السلوك والعلاقات الاجتماعية.

3–التنمية والمفاهيم المرتبطة بها:

–**التغير الاجتماعي:** لقد شاع استعمال هذا المصطلح مع ظهور كتاب "التغير الاجتماعي" لصاحبه "وليام أوغبرن" Ogbern.W " "سنة 1922، وهو يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظم والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، بم ا يشتمل عليه

البناء الاجتماعي من نظم ومنظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا.

وقد أكد هذا المعنى "لدنبرج Lidenberg " بقوله " يشير مصطلح التغير إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة . " لقد استخدم عدد من الدارسين مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي وكأنهما يشيران إلى فهم مدلول موضوع واحد على ما فيه من خلط ، وعلى ذلك يمكننا أن نشير إلى أن " تـوينبي" Twimbi "" فـي دراسـاته عـن كيفيـة ظهـور الحضـارات وتـدهورها "و سوروكين" Sorokin "" في دراسته عن الأنساق الثقافيـة المتعددة التـي تزدهر ثم تندثر، "و ماركس " في دراسته عن الانهيار الجدلي للأنساق الاقتصادية وظهور أنساق أخرى جديدة، ودراسات كل من "باريتو "Pareeto "" و " ماكس فيبر" Weber.M " "عن الصفوة والسلطة ، كانت كلها تضع أحد المفهومين محل الآخر ، وعموما يمكن القول أن جميع هؤلاء المؤلفين كانوا دارسين للتغير الاجتماعي وليس التنمية.

وفـي هـذا السياق أشـار "فيليـب روب" أن التغيـر الاجتمـاعي هـو حـدوث تحـولات اجتماعيـة فـي أي اتجـاه، بينمـا التنميـة الاجتماعيـة تتمثـل فـي إحـداث تكيـف مقصـود مـع الظروف المتغيرة، أو هي التغير العمدي لهذه الظروف، أما العالم "روب" فيميز بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي ويعتبرهما تكيفا يهدف لتغيير الظروف.

ومـع هـذا فـإن أقـرب المصـطلحات إلـى التغيـر الاجتمـاعي هـو مصـطلح التنميـة الاجتماعية، إلا أن هذه الأخيرة أوسع وأشمل من التغير الاجتماعي الذي ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو بناء المجتمع أو في نظمه الاجتماعية أو في إنماء العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. فالتغير قد يكون تقدما وقد يكون تـأخرا أي أنـه تحول من حال إلى حال آخر مخالف، بينما التنمية الاجتماعية تشمل كل هذه الجوانب، كما تتناول المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي مثل مشكلات

المنتجين ومشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع.

-**النمو** : حسب تعريف "جوزيف شومبيتر " Schompiter-.Joseph " " فإن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية المتاحة.

وعلى هذا الأساس فالنمو هو نموا في حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة، ويكون النمو بطيئا وتدريجيا، يغلب عليه التغير الكمي، ويسير في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، وهو يدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة النمو وخصائصها

وهذا ما نجده عند عالم الاجتماع الإنجليزي "هربرت سبنسر" "وابن خلدون"، حيث يذهب سبنسر إلى أن المجتمع ينمو ويزداد في التعقيد والبناء حتى يصل إلى حالة التباين

والتمايز في الأعضاء ويقوم كل عضو بوظيفة محددة مع ارتباطه بوظائف أخرى، كما يرى بن خلدون أن المجتمع البشري يمر في تطوره بمراحل تماثل المراحل التي يمر بها الكائن العضوي في نموه.

لذلك ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل الإنسان، أما التنمية فتشير إلى ذلك النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. بينما يتفق مصطلح النمو مع التغير عندما يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يسير في خط مستقيم مميز أو في اتجاه واحد للأمام ومن الأمور المسلم بها أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء، بينما التنمية تحتاج إلى دفعة قوية.

إن الفرق بين التنمية والنمو هو سرعة التنمية مقارنة بالنمو الطبيعي والتغيير الجذري بصورة خاصة ، والشيء التقليدي لهذه النقطة تتضمنه وجهة نظر "جونز" من أن التنمية

أكثر من النمو، إذ يجب أن تكون تنمية اجتماعية، ويجب أن يكون التقدم تجاه العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الحياة.

ولعل هذا ما جعل البعض يرى أن التنمية هي النمو المدروس والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء أكانت تنمية شاملة أو في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

-التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية :

لما كانت التنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فإن التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة -إذا جاز هذ ا التعبير -فهما يحققان هدفا واحدا، كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها. فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال. والتنمية تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع وبناؤه الطبقي ونظمه الاجتماعية ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة ومواصلات وتغذية...الخ ، وتحدده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في الدخول ومستويات المعيشة بين الأفراد ومشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومشكلات النمو السكاني العالي وسوء توزيعها الجغرافي...الخ ِ . ذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف أساسا إلى زيادة الإنتاج بترشيد والإنفاق ورفع معدلات الدخول الفردي واستغلال فائض الاستثمار بأفضل الطرق الممكنة لزيادة الدخل القومي، فإن التنمية الاجتماعية إنما هي نتيجة لاحقة لمقدمات سابقة ترتبط بالتقدم الاقتصادي وبزيادة الدخل القومي الذي يؤدي بالطبع إلى ارتفاع معدلات الدخول، فالعامل والفلاح لا يستفيد كثيرا من تطبيق هذا النظام بالاقتصار على مجرد زيادة الدخل الفردي الخاص، حيث ينبغي أن تعمل مختلف أجهزة الدولة ووسائل الإعلام على تطوير

العامل والفلاح عن طريق التثقيف وزيادة الوعي مما يسهل على الدولة توجيه الإنتاج وترشيده إلى أفضل صفة ممكنة، وحتى يستطيع أن ينفق الفلاح أو العامل دخله الخاص عن طريق أفضل إنفاق ممكن.

ثم إننا نضمن بهذه الطريقة الوصول إلى تحليلات كمية لفاعلية إجراءات التنمية الاجتماعية أيضا، وهو أمر لم يكن من الميسور تحقيقه دون هذا الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية، إذ أن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيرا واضحا في برامج التنمية الاقتصادية بزيادة الكفاية الإنتاجية للفرد، لذلك أدرك الاجتماعيون هذه الحقيقة واتجهوا إلى دراسة قضايا التخلف معتمدين على منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

التحـــديث: تتعدد تعريفاته باختلاف اتجاهات العلماء، حيث يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا وسيطرته على الطبيعة، بينما ينظر علماء الاجتماع إلى التحديث من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات، والطرق التي تظهر بها الأبنية الاجتماعية الجديدة، وكذا مساوئ التحديث كالانحراف والصراعات، أما علماء النفس فيتمثل التحديث عندهم في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى مزيد من الإنجاز، كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب " westernization" أي اكتساب الثقافة الغربية، بينما ذهب البعض الآخر إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية ويرون أنه يشير إلى العملية التي يتحول بها المجتمع من مرحلة إلى أخرى، بافتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل.

لهذا اعتبرت التنمية نوع من التحديث الكلي الشامل كما يشير إلى ذلك الدكتور "**أحمد بدر**،" إذ أن تبني الأفكار الجديدة والعمل بها في النشاط السلوكي للفرد هي من أفضل المؤشرات الدالة على التحديث والتنمية، ومع هذا فثمة فروق بين مفهومي التنمية والتحديث وذلك

بالرغم من وجود بعض العلماء ممن ينظر إلى التنمية على أنها عملية مصاحبة للتحديث، فالتحديث عملية تركز على عناصر التكنولوجيا، أسلوب الحياة، أسلوب الإنتاج، التنظيمات الاجتماعية المختلفة أي نقل النماذج الثقافية الغربية إلى المجتمعات التقليدية بناء على وجود ثنائية (تقليد –حداثة)، بينما التنمية عملية إرادية مقصودة تهدف إلى تغيير الواقع المجتمعي واستغلال الطاقات المادية والبشرية وتوظيف الإمكانيات الذاتية بشكل يدعم نموه وتطوره.

التطور: اكتسب مفهوم التطور شهرته نتيجة استخدامه الناجح في ميدان علم الحياة وما كتبه "داروين" عن تطور الأنواع، كما استخدمه "سبنسر" بنجاح حتى اقترن اسمه بهذا المفهوم، ونجده أيضا في الماركسية، حيث استخدم في المادية التاريخية لوصف عمليات التحول الاجتماعي تاريخيا، وقد عرف على أنه ذلك التغير التدريجي للأشياء من حال إلى حال آخر، ويأخذ في ذلك فترات طويلة، ويسود الاعتقاد بأن التطور يرتبط بالظواهر الاجتماعية كما يرتبط بالظواهر الكونية والعضوية، ويستند مفهوم التطور على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها مع الإشارة إلى أن أساس التطور هو التمايز والتعقيد.

التقدم: استخدم في البداية ليشير إلى التحسن، وقد عرفه "دافيد هيوم " :"أنه التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية إلى حالة أعظم كمالا، حيث يرى علماء الاجتماع أن التقدم الاجتماعي يبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع، وهو يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية، أي أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل من سابقتها.

4-أهمية التنمية الاجتماعية وأهدافها:

يرجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إلى حقيقة هامة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية

ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد، الأسرة، والمجتمع المحلي، بل ظل أفراد المجتمع يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة، سوء التغذية، حيث و قفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي ، كما يرجع هذا الاهتمام إلى عدم الرضا عن المجهودات الحديثة للتنمية وأملا في الحصول على بدائل أفضل كأن تصبح التنمية الاقتصادية عاملا مساعدا للتنمية الاجتماعية مع توجيه مزيد من الاهتمام للقيم الإنسانية في المجتمع .

5-دور المجتمع المحلي في تحقيق التنمية الاجتماعية

المجتمع المحلي هو المحرك الأساسي للتنمية الاجتماعية عبر المشاركة الشعبية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، مما يرفع مستوى المعيشة، ويحل المشاكل، ويحقق التنمية المستدامة، من خلال التعاون بين المواطنين والحكومات والقطاع الخاص لبناء مجتمعات مزدهرة ومتكاملة، حسبما تشير أبحاث ودراسات في مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي والجامعات والمؤسسات البحثية المختلفة .

الأدوار الرئيسية للمجتمع المحلي في التنمية:

المشاركة الشعبية والتمكين :إشراك المواطنين في تخطيط وتنفيذ مشاريعهم الخاصة يشعرهم بالمسؤولية ويضمن استدامة المشاريع، ويعزز قدراتهم الذاتية.

تفعيل مؤسسات المجتمع المدني :الجمعيات والمؤسسات الأهلية تنشر الوعي، وتوفر الخدمات للمحتاجين، وتعمل كحلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وتدعم الابتكار والعمل التطوعي.

تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء السلم :التنمية المحلية الناجحة تلبي حاجات المواطنين وتحسن ظروفهم المعيشية، مما يقلل من النزاعات ويساهم في بناء الاستقرار الاجتماعي.

تطوير الموارد البشرية والمحلية :استقطاب المواهب المحلية، وتطوير القيادات، وتدريب الأفراد على مهارات العمل والتطوير، واستغلال الموارد المحلية بشكل عقلاني.

تحسين الخدمات والبنية التحتية :المساهمة في تحسين التعليم والصحة والنظام العام، وتوفير بيئة مناسبة للعيش الكريم.

الشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص :التعاون بين هذه الأطراف (الحوكمة المحلية) لتحقيق التنمية المستقلة والشاملة للمنطقة .

كيف يساهم المجتمع المحلي (مثال: في التعليم الأسر والمجتمعات المحلية تلعب دوراً حاسماً في تطبيق التعليم الدامج الشامل من خلال تهيئة البيئة المناسبة في المنزل والمدرسة، وإبلاغ أولياء الأمور بالتغييرات التعليمية، وفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة .(UNESCWA)

باختصار، المجتمع المحلي هو شريك أساسي، لا مجرد مستفيد، في رحلة التنمية الاجتماعية، حيث تبدأ التنمية من القاعدة وتصعد للأعلى بالجهود المشتركة .

التجربة الجزائرية في التنمية الاجتماعية تميزت بالتركيز على برامج التخطيط المركزي والقطاع العام بعد الاستقلال، بهدف تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي عبر استثمارات ضخمة في الصحة والسكن والتحويلات الاجتماعية ودعم الفئات الهشة، مع بروز توجهات للتنمية المحلية وتجسيد التنمية المستدامة عبر مشاريع كبرى واستراتيجيات وطنية، رغم مواجهتها تحديات كبيرة مثل التحديات الديمغرافية، البيئية، والبيروقراطية، وتتطلب حلولاً تتمثل في تشجيع الاستثمار وتنمية البحث العلمي والقطاعات الواعدة كالسياحة .

مراحل التطور والتركيز

التخطيط المركزي: تبنت الجزائر سياسة اقتصادية تعتمد على التخطيط المركزي والقطاع العام لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، خاصة من خلال برامج الانتعاش الاقتصادي.

التنمية المحلية: ظهرت برامج مخصصة للولايات (PSD) والبلديات (PCD) لسد النقائص التي لم تغطيها البرامج الوطنية المركزية، مما ساهم في تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أفضل .

محاور التنمية الاجتماعية الرئيسية

النفقات الاجتماعية: تخصيص ميزانيات ضخمة لدعم الصحة، السكن، المعاشات، المجاهدين، والفئات المعوزة، بهدف مكافحة الفقر المدقع والتقليل من الفوارق الاجتماعية.

الاستثمار في رأس المال البشري: إدراك أن تحقيق التنمية الوطنية يتطلب الاستثمار في رأس المال البشري عبر تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التنمية المستدامة: سعي لدمج أهداف حماية البيئة مع متطلبات التنمية الاقتصادية، عبر استراتيجيات وطنية لتطوير الموارد الطبيعية والسياحة .

الإنجازات والمبادرات

مشاريع ضخمة: إنجاز مشاريع للبنية التحتية ومشاريع ضخمة لمواكبة التطورات.

تطوير السياحة: الاستفادة من المقومات السياحية وتطوير المنشآت السياحية كعنصر أساسي في التنمية.

تمكين المرأة: بروز دور المرأة المقاولة في التجارة الداخلية والخارجية وتسهيل الشراكات .

التحديات الرئيسية

معوقات طبيعية: الجفاف، التصحر، وشساعة مساحة الصحراء.

معوقات بشرية: الانفجار الديمغرافي، الزحف العمراني، والرعي الجائر.

معوقات اقتصادية: ضعف العتاد الفلاحي، سيطرة المنتجات الأجنبية.

معوقات إدارية: الفساد الإداري، البيروقراطية، وصعوبة الحصول على العقار الصناعي.

تحديات التخطيط: الحاجة لموازنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التناغم بينهما .

الحلول المقترحة

-تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

-التركيز على البحث العلمي لتطوير القطاعات المختلفة.

-تطوير القطاع السياحي لزيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي.

-رقمنة الإدارة الضريبية ومكافحة الاحتيال.

-معالجة قضية العقار الصناعي لتشجيع الاستثمار

التجربة الجزائرية في التنمية الاجتماعية ترتكز على تحقيق التنمية المستدامة، العدالة الاجتماعية، وتمكين الشباب، وتتضمن سياسات واسعة النطاق في السكن الاجتماعي، الصحة، دعم الفئات الهشة، ومحاربة الفقر، مدعومة ببرامج كبرى في التشغيل والإدماج، مع التركيز على إشراك الشباب في صنع القرار وتنمية قدراتهم، وتعتبر نموذجاً في السكن الاجتماعي على المستوى القاري، وتواجه تحديات تتطلب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة .

محاور التجربة الجزائرية:

التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية:

تبني استراتيجيات لتحقيق تنمية شاملة دون الإضرار بالبيئة وتوزيع عادل للثروات والفرص.

مكافحة الفقر والحرمان، وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال الإنفاق الاجتماعي (صحة، سكن، معاشات، دعم الفئات الهشة.

تمكين الشباب والمواطنة الفاعلة:

جعل الشباب ركيزة أساسية للتنمية والاستقرار.

إشراك الشباب في صنع القرار عبر هيئات مثل المجلس الأعلى للشباب.

تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وتنمية الإبداع لديهم.

التحديات والآفاق:

-تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدفع التنمية.

-تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لتحسين الوضع الاجتماعي.

-مواجهة العقبات التي تعيق تطبيق التنمية المستدامة، وتحسين الإطار المعيشي .

خلاصة:

الجزائر تسعى لدمج البعد الاجتماعي في سياساتها التنموية، مع التركيز على الشباب، العدالة، والخدمات الأساسية، مستلهمة من التزاماتها الدولية نحو التنمية المستدامة، مع استمرار الجهود لتجاوز التحديات وتحقيق الأهداف المرسومة لـ "رؤية الجزائر 2030".

الا أن الواقع مزال يحتاج الى رؤية أعمق للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تتكاتف فيها الجهود وتتكامل من أجل تحقيق تنمية حقيقية تعكس الرؤية وتجسد الجهد المبذول.